

## بين القياس اللغوي والفرز الأكاديمي: نحو مقارنة أكثر تكاملاً لاختباري لغة الضاد واختبار كفاءة اللغة الإنجليزية في القبول ببرامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية (جامعة طرابلس نموذجاً)

منار المبروك الأسطى<sup>ID</sup>

قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب واللغات، جامعة طرابلس، ليبيا

[Manar.Elosta@uot.edu.ly](mailto:Manar.Elosta@uot.edu.ly)

### الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة وصفية تحليلية لدور اختبار اللغة العربية (لغة الضاد) و اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية ضمن منظومة القبول في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، مع التركيز على الامتحانات الموحدة التي تُجرى في الجامعات تحت إشراف مراكز اللغات و أقسام اللغة العربية و الإنجليزية في هذه الجامعات. و يهدف البحث إلى إعادة قراءة هذه الاختبارات بوصفها ليست مجرد أدوات لقياس الكفاءة اللغوية، بل كآليات مؤسسية يُحتمل أن تسهم في تنظيم فرص القبول وإعادة توزيعها. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن هذه الاختبارات تؤدي وظيفة مركبة تجمع بين القياس و الفرز الأكاديمي، حيث لا تقتصر على تقييم المهارات اللغوية، بل تؤثر ضمناً في مسارات القبول، خاصة في ظل محدودية البدائل الدولية وارتفاع تكلفتها. و تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تناولت هذه الامتحانات ضمن إطار سياسة لغوية مؤسسية متكاملة في السياق الليبي الحديث. و يعتمد البحث على تحليل وصفي-وثائقي للقرارات التنظيمية واللوائح الوزارية، إلى جانب تحليل نماذج من الامتحانات الرسمية، مع ربطها بالمقررات الجامعية العامة. وتشير النتائج إلى وجود تحديات مرتبطة بتوحيد الامتحانات عبر تخصصات مختلفة، وقصر مدة صلاحية النتائج، وتباين المعايير بين مراحل الدراسات العليا. ويُسهم البحث في تقديم قراءة نقدية لامتحانات القبول اللغوي بوصفها جزءاً من سياسة تعليمية قيد التشكل، ويقترح تطوير إطار معياري أكثر تكاملاً يربط بين سياسات القبول والتدريس الجامعي، بما يعزز من العدالة والملاءمة الأكاديمية.

**الكلمات المفتاحية:** القياس اللغوي، الفرز الأكاديمي، الكفاءة اللغوية الأكاديمية، المقارنة التكاملية، لغة الضاد، المسار الموازي.

### Abstract

This study offers a descriptive-analytical examination of the role of the Arabic Language Test (Lughat al-Daad) and the English Language Proficiency Test within the graduate admissions system in Libyan universities, with particular focus on standardized examinations administered by university language centers. The study aims to move beyond a purely technical view of these tests as neutral measures of linguistic competence, and instead reframe them as institutional mechanisms that potentially shape and regulate access to postgraduate education. The study is grounded in the assumption that these examinations perform a dual function that combines assessment with academic selection. They not only evaluate candidates' language proficiency but also may also implicitly influence admission trajectories, particularly in a context where international alternatives are limited and often financially inaccessible. The research gap lies in the limited number of studies that examine these tests within a broader institutional language policy framework in the contemporary Libyan context. Methodologically, the study adopts a descriptive documentary analysis of official regulations and ministerial decisions, alongside an analysis of selected examination models, linking them to general university language courses. The findings indicate several challenges, including the standardization of exams across diverse disciplines, the limited validity period of test results, and inconsistencies in admission criteria across graduate levels. The study contributes a critical perspective on language admission tests as part of an evolving educational policy and proposes the development of a more integrated framework that aligns admission policies with university instruction, thereby enhancing both fairness and academic relevance.

**Keywords.** Linguistic Measurement, Academic Sorting, Cognitive Academic Language Proficiency, Integrative Approach.

### المقدمة:

في السياق المعرفي المعاصر، لم تعد اللغة مجرد وسيلة للتواصل اليومي، بل أصبحت مكوناً بنوياً في تشكيل الوعي، و صياغة أنماط التفكير الأكاديمي، و بناء الهوية الثقافية. فاللغة الأم تؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في حفظ الذاكرة الحضارية و ضمان استمرارية الموروث الثقافي، في حين تفتح اللغات الأجنبية، و في مقدمتها اللغة الإنجليزية، آفاقاً واسعة للتفاعل مع الإنتاج العلمي العالمي والانخراط في مجالات المعرفة الحديثة. وفي السياق الليبي، و بشكل خاص في جامعة طرابلس، أصبح اجتياز امتحانات الكفاءة اللغوية شرطاً أساسياً للقبول في برامج الدراسات العليا. وقد اكتسب هذا الإجراء طابعاً مؤسسياً

أكثر تنظيمًا بعد صدور قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (1) لسنة 2024، الذي قضى بتعميمه على مستوى الدولة. هذا التطور التنظيمي يطرح إشكالية مركزية تتعلق بمدى قدرة هذه الاختبارات على تحقيق التوازن بين الانفتاح على المعرفة العالمية من جهة، وترسيخ الكفاءة في اللغة الأم بوصفها حاملة للهوية من جهة أخرى، إضافة إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه الامتحانات تعكس الكفاءة اللغوية و الأكاديمية الفعلية للمتقدمين، أم أنها تتحول عمليًا إلى آلية للفرز الإداري، خاصة في ظل قصر مدة صلاحية نتائجها التي لا تتجاوز عامًا واحدًا .

كما يتجلى في هذا السياق التفاوت القائم بين المقررات الجامعية العامة للغة العربية (1 و 2) واللغة الإنجليزية (1 و 2)، كما تُدرّس في كليات جامعة طرابلس (القاطع أ وب) بوصفها مقررات إلزامية عامة غير تخصصية، وبين متطلبات الامتحانات الوطنية الموحدة التي تُعتمد كشرط أساسي للقبول في برامج الدراسات العليا بالداخل. إذ غالبًا ما تُقدّم هذه المقررات ضمن إطار تعليمي عام لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتخصصات الأكاديمية الدقيقة، و لا يعكس خصوصية الخطاب العلمي في الحقول المعرفية المختلفة، سواء كانت إنسانية أو تطبيقية أو علمية. ويزداد هذا التباين وضوحًا عند مقارنة محتوى هذه المقررات بطبيعة أسئلة امتحانات "لغة الضاد" و كفاءة اللغة الإنجليزية، التي تتطلب مستويات متقدمة من الدقة الأكاديمية، بما في ذلك القدرة على التعامل مع مصطلحات تخصصية في مجالات مثل الطب والقانون والهندسة وغيرها، و هو ما يكشف عن فجوة بنيوية بين مخرجات التعليم اللغوي ومتطلبات القياس الفعلي في سياق القبول الأكاديمي. وفي هذا الإطار، يبرز ما أشار إليه الدكتور بشير قنيدى، المنسق العام لمقررات اللغة الإنجليزية (1 و 2) بجامعة طرابلس، في لقاء معه- حيث يؤكد أن هذه المقررات شهدت تحولًا جوهريًا خلال العقد الأخير من التركيز على القواعد التقليدية إلى تبنى مقارنة اللغة لأغراض أكاديمية محددة (ESP)، ثم إلى مستويات أكثر تقدمًا تستهدف لغة التخصصات العلمية ومهارات التفكير النقدي والقراءة التحليلية. ويشير إلى أن هذا التطوير جاء نتيجة جهود جماعية لأعضاء هيئة التدريس المكلفين بتدريس هذه المقررات، إلا أنه لم يُبرز بالشكل الكافي مؤسسيًا، رغم نجاحه في مواكبة متطلبات التعليم الجامعي.

كما يوضح أن اختيار المحتوى التعليمي يتم بشكل مرن بحسب الكليات، حيث تُستخدم مصادر متعددة مثل Headway Academic Skills و New English File and Career Paths: Medical Science، و Career Paths: Medical Science في العلوم التطبيقية، Face to Face لأقسام العلوم الإنسانية ومواد مقتبسة من كتب Engineering Science، و Career Paths: Medical Science في العلوم الطبية، بما يعكس محاولة لربط اللغة بسياقات تخصصية متنوعة. ومع ذلك، يؤكد أن هذه المناهج ليست موحدة شكليًا، لكنها متقاربة في أهدافها العامة، وأن الامتحانات الوطنية لا تزال تقليدية إلى حد كبير مقارنة بمستوى هذه التطورات. ويضيف أن مواءمة هذه المناهج مع امتحانات المفاضلة أو الكفاءة اللغوية تظل محدودة، نظرًا لاعتماد بعض الاختبارات على الحفظ والمعرفة العامة بدل الكفاءة الأكاديمية المتخصصة، إضافة إلى أن الامتحان الوطني الموحد لا يعادل اختبار IELTS من حيث المستوى أو المعايير الدولية. كما يطرح رؤية نقدية لمقاربة ESP، معتبرًا أنها تطورت نحو مرحلة أشمل من اللغة الأكاديمية العامة، بدل التقسيم الصارم للغة حسب التخصص. وفي الجانب الآخر وفي هذا السياق، أضافت الدكتورة عفاف بن جابر، منسقة الجودة بقسم اللغة الإنجليزية، في لقاء معها، أنها قدمت رؤية تطويرية مهمة تتعلق بطبيعة المقررين وتسمياتهما وأهدافهما التعليمية، مؤكدة أن الإشكال لا يقتصر على المحتوى فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الإطار المفاهيمي الذي يُبنى عليه توصيف المقرر. وترى أن تسمية المقررين "باللغة الإنجليزية 1 و 2" بصيغتها الحالية لم تعد تعكس بدقة طبيعة المرحلة الجامعية، وتفتقر استبدالها بتسمية أكثر دلالة مثل "اللغة الإنجليزية لأغراض خاصة 1 و 2" English for Specific Purposes، بما ينسجم مع خصوصية التكوين الأكاديمي للطالب الجامعي حسب تخصصه و ميوله. وتوضح أن هذا المقترح يهدف إلى تجاوز الطابع الشكلي للمقرر نحو جعله أداة فاعلة في تنمية المهارات التواصلية داخل التخصص نفسه، بحيث يخدم الطالب في سياقه الأكاديمي والمهني، ويأخذ بعين الاعتبار أن المرحلة الجامعية تتطلب مستوى أعلى من التخصص والوظيفية في تعلم اللغة، بعيدًا عن التعميم الذي لا يعكس احتياجات التخصصات المختلفة .

كما تشير إلى أن هناك تصورًا تطويريًا قيد الدراسة داخل القسم، يقوم على إعادة هيكلة المقررات بما يحقق الانتقال من نموذج "اللغة الإنجليزية العامة" إلى نموذج أكثر تخصصًا وفاعلية، بحيث لا يقتصر دور الطالب على التلقي السلبي (receptive learning)، بل يمتد إلى الإنتاج اللغوي الفعّال (productive competence) داخل مجاله الأكاديمي. وفي هذا الإطار، تُطرح فكرة أن بعض المقررات الحالية ما زالت تعاني من محدودية في

بناء الكفاءة التطبيقية، خاصة في بعض الكليات مثل الاقتصاد، حيث يظل توظيف اللغة الإنجليزية العامة محدود الأثر في دعم المهارات التخصصية . وتؤكد كذلك أن الفجوة الحالية بين مخرجات هذه المقررات ومتطلبات امتحانات كفاءة اللغة الإنجليزية الوطنية تعكس عدم اتساق واضح، إذ إن هذه الامتحانات ذات طابع أكاديمي وانتقائي (selection-oriented) أكثر من كونها امتداداً طبيعياً لما يتم تدريسه داخل المقررات، الأمر الذي يستدعي إعادة نظر شاملة في فلسفة تصميم المقررات وربطها بشكل أكثر واقعية بمنظومة التقييم والقبول في الدراسات العليا . وبناءً على ذلك، تتأكد الإشكالية البحثية المتعلقة بوجود فجوة واضحة بين تطور المناهج الجامعية في تدريس اللغة، وبين طبيعة الامتحانات الوطنية الموحدة، وهو ما يعزز الحاجة إلى مراجعة شاملة لسياسات التقييم والقبول بما يضمن انسجاماً أكبر بين المخرجات التعليمية ومعايير القياس الأكاديمي الفعلي . وهذا ما تؤكدته الأستاذة الدكتورة أحلام عبد الصمد من خلال تجربتها في تدريس مقررات اللغة العربية 1 و 2 " أن هناك فجوة جوهرية بين المناهج الجامعية للغة العربية (1 و 2) وبين متطلبات امتحان 'لغة الضاد'، حيث يقتصر المنهج والامتحان غالباً على الجوانب النظرية والحفظية كالقواعد والإعراب، بينما تبرز الحاجة في الدراسات العليا إلى 'كفايات الأداء الأكاديمي' التي تشمل التعبير العلمي الدقيق والتحليل النقدي. وترى أن الامتحان الحالي بات أداة فرز أكثر منه أداة قياس للكفاءة الحقيقية، مُقترحة إعادة تصميم المقررات لتشمل تدريبات عملية على كتابة المقال البحثي وتحليل النصوص، مع ضرورة مواءمة معايير التقييم لتتحوّل حول جودة الكتابة وبناء الحجج العلمية؛ وذلك لضمان إعداد باحث متمكن يجمع بين المهارة اللغوية والهوية البحثية في ظل متطلبات القرن الحادي والعشرين." في حين يشير الدكتور الأستاذ صلاح الحجاجي، عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب واللغات، إلى وجود مساعٍ حثيثة داخل القسم لتصميم منهج موحد ومستقل لمقرري اللغة العربية العامة (101 و 102) الموجهة للطلاب غير المتخصصين بكليات جامعة طرابلس، بما في ذلك قسم اللغة الإنجليزية. ورغم أن هذا المشروع لا يزال قيد الإنجاز، إلا أن القسم يعتمد حالياً منهج الدكتور الراحل المبروك بالحاج؛ وهو منهج يتميز بالتبسيط والثراء، ويهدف لتأهيل الطلاب لاجتياز امتحان "لغة الضاد" عبر التركيز على القواعد النحوية والإملائية الأساسية. وحدد الدكتور الحجاجي مجموعة من الركائز العملية والمنهجية لتطوير مستوى الطلاب، تتلخص في النقاط الآتية:

- **معايير التقييم الكتابي:** يؤكد الدكتور على أهمية الأسئلة المقالية التي تقيس قدرة الطالب التعبيرية، مثل سؤال: "لماذا اخترت هذا التخصص؟"، والذي يعد أداة فعلية لاختبار المستوى الكتابي واللغوي لدى الطالب بعيداً عن الأسئلة الموضوعية.
- **فلسفة التعلم الجامعي:** يرى أن المنهج الجامعي لا ينبغي أن يُحصر في إطار ضيق، بل يجب أن يركز أساساً على **المطالعة والقراءة الحرة**؛ فهي السبيل الأمثل لصقل اللغة الفصحى وتنميتها لدى الطالب.
- **التوصيات المصدرية:** ينصح الدكتور باقتناء كتاب "النحو الواضح" لعلي الجارم ومصطفى أمين، نظراً لتوفر نسخته وتعدد مستوياته (المبتدئ والمتقدم). و يؤكد أن هذا الكتاب يعد مرجعاً شاملاً لعلوم النحو والإملاء، كما أن احتوائه على نماذج من الأسئلة والإجابات يمنح الطالب تمكناً لغوياً يساعده في اجتياز امتحان لغة الضاد ببسر وسهولة.

تتركز رؤية الدكتور الحجاجي في الدمج بين المنهج المبسط المتاح حالياً، وبين التحصيل الذاتي عبر القراءة الواسعة، مع الاعتماد على المصادر التعليمية الكلاسيكية الرصينة لضمان كفاءة لغوية مستدامة. وتشير هذه الدراسة أيضاً إلى العلاقة الجدلية بين تعزيز اللغة الإنجليزية بوصفها لغة علمية عالمية، وبين ترسيخ اللغة العربية بوصفها لغة الهوية والمعرفة المحلية. فتعلم اللغات الأجنبية لم يعد خياراً ترفيهياً، بل ضرورة أكاديمية وحضارية تفرضها متطلبات البحث العلمي والانفتاح المعرفي، غير أن هذا الانفتاح ينبغي ألا يتم على حساب اللغة الأم، بل ضمن رؤية متوازنة تضمن التكامل بين اللغتين داخل المنظومة التعليمية. و في إطار السياسات التعليمية الليبية، تم اعتماد امتحانات موحدة للغة العربية و اللغة الإنجليزية كشرط أساسي للقبول في برامج الدراسات العليا داخل البلاد، وذلك ضمن توجهات تهدف إلى توطين التعليم العالي وتقليل الاعتماد على الإيفاد الخارجي للمعيدين وأعضاء هيئة

التدريس. غير أن هذا التوحيد، رغم أهدافه التنظيمية، يظل محل تساؤل في ظل التفاوت الكبير بين التخصصات الأكاديمية، واختلاف طبيعة الخطاب العلمي بينها، إلى جانب محدودية صلاحية نتائج هذه الامتحانات زمنياً، وهو ما يضيف أعباء إضافية على المتقدمين ويؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص. وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موقع هذه الامتحانات داخل منظومة القبول الجامعي اللببية، وفحص مدى تكاملها مع المقررات اللغوية الجامعية، واستكشاف أبرز التحديات البنوية و التطبيقية التي تواجه الطلبة والمؤسسات التعليمية. كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية إصلاحية تسهم في تطوير سياسات القبول، ورفع كفاءة المخرجات التعليمية، وتحقيق توازن تربوي وإع بين متطلبات الحفاظ على اللغة الأم والانفتاح على اللغات الأجنبية في إطار أكاديمي أكثر عدالة وفاعلية.

### الإطار النظري

ينطلق هذا البحث من إطار نظري متعدد الأبعاد يجمع بين المقاربات اللسانية والتربوية والسياسات اللغوية، بما يسمح بفهم أعمق لوظيفة الامتحانات اللغوية في سياق القبول الأكاديمي.

أولاً، يعتمد البحث على نظرية الكفاءة اللغوية الأكاديمية (CALP<sup>1</sup>) لجيم كومينز (Cummins, 2000)، التي تميز بين الكفاءة اللغوية التواصلية اليومية (BICS<sup>2</sup>) وبين الكفاءة اللغوية الأكاديمية المتقدمة. ووفقاً لهذا التصور، فإن اللغة المستخدمة في السياقات التعليمية العليا لا تقتصر على التواصل الأساسي، بل تشمل القدرة على التحليل، والتفسير، وبناء الحجج العلمية، واستخدام المصطلحات التخصصية بدقة. ومن هذا المنطلق، يجادل البحث بأن امتحانات القبول اللغوية في جامعة طرابلس ينبغي أن تقيس هذه الكفاءة الأكاديمية العميقة، وليس فقط المهارات اللغوية السطحية أو العامة. ثانياً، يستند البحث إلى نظرية تخطيط السياسة اللغوية (Language Policy and Planning)، التي تُعنى بدراسة كيفية انتقال القرارات الرسمية والسيادية إلى ممارسات تطبيقية داخل المؤسسات التعليمية. و يُستخدم هذا الإطار لتحليل أثر القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024، ليس فقط كنص تنظيمي، بل كأداة مؤثرة في إعادة تشكيل آليات القبول، وتوحيد معايير الاختبارات، و توجيه الممارسات داخل مراكز اللغات في الجامعات اللببية والأكاديمية اللببية وفروعها.

و من خلال هذا الإطار المزدوج، يسعى البحث إلى فهم العلاقة بين السياسة التعليمية من جهة، والممارسة التربوية الفعلية من جهة أخرى، مع التركيز على الفجوة المحتملة بين ما تنص عليه السياسات الرسمية وما يُطبق فعلياً في الواقع الجامعي، خصوصاً فيما يتعلق بامتحان لغة الضاد و اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية ودورها في فرز الطلبة للالتحاق بالدراسات العليا. وتدعم الأدبيات السابقة هذا الطرح، حيث تشير دراسة السنوسي (2018) إلى أن الفجوة اللغوية في الجامعات اللببية ليست حالة طارئة، بل نتيجة تراكمية لانفصال المناهج اللغوية عن السياقات الأكاديمية و المهنية الفعلية. كما يؤكد بن موسى (2021) أن العديد من الاختبارات اللغوية السائدة في السياق الجامعي ما تزال تعتمد على قياس الحفظ والاسترجاع بدلاً من قياس الكفاءة البحثية والإنتاج العلمي، وهو ما يعمق الإشكال بين ما يُدرّس في المقررات اللغوية وما يُطلب فعلياً في اختبارات القبول والدراسات العليا. وبذلك، يضع هذا الإطار النظري والدراسات السابقة الأساس التحليلي لفهم الامتحانات اللغوية ليس كأدوات قياس محايدة، بل كجزء من منظومة تعليمية وسياسية تعكس تفاعلات معقدة بين المعرفة، والسياسة اللغوية، ومتطلبات البحث العلمي.

### مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية المتزايدة لامتحانات اللغة العربية (لغة الضاد) وامتحانات كفاءة اللغة الإنجليزية بوصفها شرطاً أساسياً للقبول في برامج الدراسات العليا في الجامعات اللببية، فإن التعامل معها ما يزال يتم غالباً بوصفها أدوات قياس محايدة تعكس مستوى جاهزية المتقدمين. غير أن هذا التصور يغفل

<sup>1</sup>الكفاءة اللغوية الأكاديمية المعرفية = Cognitive Academic Language Proficiency

<sup>2</sup>المهارات اللغوية اليومية المستخدمة في التواصل العادي = BICS (Basic Interpersonal Communicative Skills)

الطبيعة المركبة لمفهوم الكفاءة الأكاديمية، التي لا تُحتزل في المعرفة اللغوية العامة، بل ترتبط بقدرة الطالب على توظيف اللغة في سياقات تخصصية، و بناء خطاب علمي متماسك يتناسب مع متطلبات البحث في مجاله. و في هذا السياق، تبرز إشكالية جوهرية تتمثل في وجود فجوة بين مخرجات التعليم اللغوي في المرحلة الجامعية، كما تقدمها مقررات اللغة العربية واللغة الإنجليزية العامة (1 و 2)، وبين متطلبات القبول في الدراسات العليا كما تجسدها الامتحانات الوطنية الموحدة. فهذه المقررات، في كثير من الأحيان، لا تُبنى على أساس تخصصي واضح، و لا تُعدّ الطلبة بشكل مباشر لاجتياز تلك الامتحانات أو لممارسة البحث الأكاديمي بفاعلية. و يزداد هذا التباين وضوحًا في ظل توحيد الامتحانات لجميع التخصصات، على الرغم من الاختلاف الجوهري في طبيعة الخطاب الأكاديمي بين الحقول الإنسانية و العلمية و التطبيقية، إلى جانب قصر مدة صلاحية نتائج هذه الامتحانات، وهو ما يجوّها في بعض الحالات من أداة لقياس الكفاءة إلى عائق إجرائي قد يؤثر على فرص القبول والتقدم الأكاديمي. ومن هنا، تنبع مشكلة البحث من محاولة فهم ما إذا كانت هذه الامتحانات تؤدي فعليًا دورها في قياس الكفاءة اللغوية الأكاديمية، أم أنها تمارس، في واقع التطبيق، وظيفة فرز داخل منظومة القبول، في ظل غياب تكامل واضح بينها وبين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات البحث العلمي.

### أسئلة البحث

تطلق هذه الدراسة من سؤال رئيس يسعى إلى استكشاف الدور الحقيقي للامتحانات اللغوية في منظومة القبول بالدراسات العليا، وذلك على النحو الآتي:

### السؤال الرئيس:

إلى أي مدى تعكس امتحانات اللغة العربية (لغة الضاد) و امتحانات كفاءة اللغة الإنجليزية في الجامعات الليبية قياسًا فعليًا للكفاءة اللغوية الأكاديمية، أم أنها تؤدي بالدرجة الأولى وظيفة إجرائية في الفرز والقبول؟

### الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى اتساق محتوى و معايير هذه الامتحانات مع متطلبات البحث الأكاديمي في التخصصات المختلفة؟
2. ما طبيعة العلاقة بين هذه الامتحانات و المقررات الجامعية العامة (اللغة العربية 1 و 2، واللغة الإنجليزية 1 و 2)، ومدى إسهام هذه المقررات في إعداد الطلبة لها؟
3. كيف يؤثر توحيد الامتحانات ومحدودية صلاحية نتائجها على عدالة فرص القبول والتخطيط الأكاديمي للمتقدمين؟
4. ماذا يكشف التباين بين متطلبات القبول اللغوي ومعايير تقييم الرسائل العلمية عن الوظيفة الفعلية لهذه الامتحانات داخل المنظومة الجامعية؟ وتمثل هذه الأسئلة إطارًا تحليليًا موجّهًا لفهم موقع الامتحانات اللغوية داخل منظومة القبول في الدراسات العليا.

### الفجوة البحثية

على الرغم من تنامي الاهتمام بدراسات تعليم اللغات في السياق الليبي، فإن معظم هذه الدراسات تناولت المقررات اللغوية من منظور وصفي أو تربوي منفصل، دون التعمق في علاقتها بوظائفها داخل منظومة القبول في الدراسات العليا. و من هنا تظهر فجوة بحثية متعددة الأبعاد. فعلى المستوى الزمني، لا تزال آثار القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024 غير مدروسة بصورة نقدية كافية، خاصة فيما يتعلق بانعكاساته على آليات القبول والفرز الأكاديمي داخل جامعة طرابلس كنموذج. أما على المستوى البنوي، فيلاحظ غياب دراسات تربط بشكل منهجي بين مخرجات المقررات الجامعية العامة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية (1 و 2)، وبين متطلبات الامتحانات الوطنية الموحدة، حيث تعاملت الأدبيات السابقة مع هذه المقررات بوصفها كيانات تعليمية مستقلة، دون مساءلة مدى اتساقها مع أنظمة التقييم المعتمدة أو قدرتها الفعلية على إعداد الطلبة لمتطلبات الدراسات العليا. ويزداد هذا القصور وضوحًا

في ظل غياب معالجة بحثية لدور مراكز ومعاهد التنمية البشرية التي تقدم برامج تدريبية تأهيلية لاجتياز اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية بمستوياته المختلفة (من الأول إلى السادس)، سواء داخل جامعة طرابلس أو الأكاديمية الليبية وفروعها. فعلى الرغم من أن هذه البرامج تمنح شهادات رسمية معتمدة، و تشكل مساراً موازياً لإعادة تأهيل الطلبة الذين لم يحققوا الحد الأدنى المطلوب في الاختبار الموحد، فإن الأدبيات إما لا تزال صامتة إزاء تحليل هذا المسار بوصفه جزءاً من منظومة القبول أم لم تخرج عن صمتها علناً لأن المراجع في المستودعات الرقمية على مواقع الجامعات الليبية بالخصوص كان محدود أو شبه معدوم. كما لم تُبحث بعد العلاقة بين نتائج الاختبار، وآليات توجيه الطلبة إلى هذه الدورات، ومدى إسهامها في ردم الفجوة بين المستوى الفعلي للطلاب ومتطلبات الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه. وهو ما يكشف عن فراغ بحثي واضح في فهم تكامل (أو عدم تكامل) مسارات التقييم والتأهيل ضمن النظام الأكاديمي الليبي.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى معالجة هذا القصور المعرفي من خلال تقديم قراءة تحليلية تربط بين السياسة التعليمية كما تتجلى في النصوص التنظيمية، وبين الممارسة الفعلية داخل المؤسسات الجامعية. إذ تحاول الدراسة تجاوز الطرح التقليدي الذي يفصل بين المناهج والاختبارات، لتقدم فهماً تكاملياً لطبيعة العلاقة بينهما في سياق القبول للدراسات العليا. كما تسهم نتائجها في دعم صناع القرار عبر تقديم مؤشرات تحليلية يمكن أن تساعد في مراجعة سياسات القبول و تطوير المقررات الدراسية بما يحقق قدرًا أعلى من الاتساق والعدالة، ويعزز من كفاءة مخرجات التعليم العالي في البيئة الليبية. خلال ربطها بسياقها المؤسسي والتعليمي، واستكشاف مدى اتساقها مع متطلبات الكفاءة الأكاديمية الفعلية.

### أهداف البحث

**الهدف الرئيس:** استكشاف الوظيفة الفعلية لاختبارات اللغة العربية والإنجليزية في منظومة القبول بالدراسات العليا بالجامعات الليبية (جامعة طرابلس نموذجاً)، من خلال فحص مدى قدرتها على قياس "الكفاءة الأكاديمية" الحقيقية مقابل دورها كأداة إجرائية للفرز الإداري.

**الأهداف التفصيلية:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الإجرائية الآتية:

1. تحليل المحتوى والاتساق: تقييم مدى موافقة محتوى و معايير اختبارات الكفاءة اللغوية مع المتطلبات الفعلية للبحث العلمي في التخصصات المختلفة، و الكشف عن أي تباين بين "الخطاب الأكاديمي التخصصي" وبين بنية هذه الاختبارات الموحدة.
2. فحص الفاعلية التعليمية: رصد طبيعة العلاقة التكاملية (أو الانفصال) بين مخرجات المقررات الجامعية العامة (اللغة العربية والإنجليزية 1 و 2) و بين متطلبات اختبارات القبول، لتحديد مدى نجاح هذه المقررات في بناء قاعدة صلبة تؤهل الطلبة لاجتياز الاختبارات وممارسة البحث الأكاديمي.
3. تقويم العدالة الإجرائية: الكشف عن الانعكاسات المترتبة على سياسة "توحيد الاختبارات" ومحدودية صلاحية نتائجها، وتحليل أثر ذلك على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في التخطيط الأكاديمي للمتقدمين من مختلف الحقول العلمية والإنسانية.
4. استكشاف الوظيفة "البوابة" للاختبارات: تتبع الفجوة بين شروط القبول اللغوي و بين معايير تقييم الرسائل والأطروحات العلمية، لفهم ما إذا كانت هذه الاختبارات تمثل "بوابة كفاءة" حقيقية أم عائقاً إجرائياً يتلاشى أثره بمجرد الالتحاق بالبرنامج.
5. تحليل مسارات التأهيل البديلة: عرض دور البرامج التدريبية التي تقدمها مراكز اللغات ومعاهد التنمية البشرية كمسار موازٍ لإعادة التأهيل، و مدى إسهام هذه البرامج في ردم الفجوة بين المستوى الفعلي للطلاب و المتطلبات السيادية للقبول الأكاديمي.

6. تطوير مقارنة تكاملية: تقديم توصيات ومقترحات علمية مبنية على نتائج الدراسة، تهدف إلى مراجعة سياسات القبول وتطوير المقررات اللغوية، بما يضمن بناء نموذج "قبول لغوي" أكثر عدالة واتساقاً مع معايير الجودة الأكاديمية.

#### حدود الدراسة:

لضمان سلامة التحليل المنهجي والوصول إلى استنتاجات دقيقة، يلتزم البحث الحالي بالنطاقات و الحدود الآتية:  
الحدود الموضوعية: ينصب تركيز الدراسة على تحليل بنية و مضامين اختبارات كفاءة اللغة العربية والإنجليزية المعتمدة للقبول (التي أجرتها جامعة طرابلس و الأكاديمية الليبية- جنزور 2025-2026) واستقصاء مدى انسجامها مع محتوى المقررات اللغوية العامة (1 و 2) في المرحلة الجامعية، وصولاً إلى فحص مدى تلبيتها لمتطلبات الكتابة والبحث الأكاديمي.

الحدود البشرية: تشمل الدراسة شريحة من بعض المتقدمين لبرامج الدراسات العليا بمستوياتها (الماجستير والدكتوراه) 2025، كما تشمل الوثائق والمناهج الدراسية ذات الصلة، والبرامج التأهيلية المقدمة في مراكز اللغات والتنمية البشرية بالمؤسسات المعنية.  
الحدود المكانية: يتم تطبيق الجانب الميداني والتحليلي في جامعة طرابلس، مع اتخاذ الأكاديمية الليبية بجنزور كإطار مرجعي للمقارنة نظراً لترابط السياسات المنظمة للقبول بينهما.

الحدود الزمانية: تنقيد الدراسة بالجال الزمني الذي أعقب صدور القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024، بوصفه المنعطف القانوني الذي أعاد تشكيل آليات القبول والفرز اللغوي. تحديداً من العام الجامعي خريف 2026 وحتى ربيع 2026.

#### المصطلحات والتعريفات الإجرائية:

لضبط مسار النقاش الأكاديمي في هذا البحث، تم تحديد دلالات المصطلحات المفتاحية وفق التصورات الآتية:

#### 1. القياس اللغوي (Linguistic Measurement):

يُقصد به في هذا السياق تلك العلامات الإحصائية والدرجات التي يحققها المتقدم في اختباري العربية والإنجليزية، والتي تُتخذ كمؤشر رسمي -بصرف النظر عن شموليتها- مدى استعداده لخوض غمار البحث العلمي بالجامعة.

#### 2. الفرز الأكاديمي (Academic Sorting):

هو الدور "التصفوي" الذي تلعبه هذه الاختبارات داخل منظومة القبول؛ حيث تتحول اللغة من مهارة داعمة للبحث إلى معيار إداري قاطع يُفضي إلى قبول الطالب أو استبعاده، مما قد يجعلها أداة فرز وظيفية أكثر من كونها مقياساً للكفاءة.

#### 3. الكفاءة اللغوية الأكاديمية (CALP):

هي قدرة الطالب في مرحلة الدراسات العليا على تجاوز الاستخدام السطحي للغة نحو إنتاج خطاب علمي رصين في رسالته أو أطروحته، يتسم بالتحليل، والنقد، والالتزام بالأدوات المعرفية الخاصة بمجال تخصصه الدقيق.

#### 4. المقاربة التكاملية (Integrative Approach):

هي الرؤية المقترحة في هذه الدراسة لإعادة جسر الهوة بين ثلاثة أركان أساسية: المقررات اللغوية الجامعية، اختبارات القبول، و المتطلبات الفعلية لإنتاج البحوث، بما يضمن أن يصب كل طرف في مصلحة الآخر ضمن منظومة متسقة.

## 5. لغة الضاد (اللغة العربية للأغراض الأكاديمية):

تشير إجرائياً إلى الاختبار الموحد لكفاءة اللغة العربية المفروض كشرط للقبول، والذي يسعى البحث لفحص مدى تركيزه على مهارات التفكير العلمي والتواصل الأكاديمي مقابل التركيز التقليدي على القواعد النحوية الصرفة.

## 6. المسار الموازي (التأهيل التدريبي):

يُقصد به الحزمة التدريبية المكونة من ستة مستويات لغوية والمقدمة في مراكز اللغات بجامعة طرابلس والأكاديمية الليبية؛ إذ تمثل مساراً بديلاً أو داعماً للطلبة يهدف إلى ردم الفجوة بين مستواهم الفعلي وبين المعايير المطلوبة لتجاوز اختبار الكفاءة.

## مراجعة الأدبيات

تُظهر الأدبيات الحديثة أن الكفاءة اللغوية في التعليم العالي لم تعد تُفهم بوصفها قدرة تقنية على استخدام اللغة، بل بوصفها كفاءة معرفية-خطابية مركبة ترتبط بإنتاج المعرفة داخل سياقات أكاديمية متخصصة. يميز (2000) Cummins بين الكفاءة اللغوية الأساسية و الكفاءة الأكاديمية، حيث تتطلب الأخيرة قدرات تحليلية وتجريدية تتجاوز الاستخدام اليومي للغة، و هو ما يضع أساساً نظرياً للسؤال الرئيس في هذه الدراسة حول ما إذا كانت الامتحانات اللغوية تقيس فعلاً هذه الكفاءة العميقة أم تكتفي بمؤشرات سطحية. و يتقاطع هذا الطرح مع تصور (2019) Hyland للكتابة الأكاديمية بوصفها ممارسة اجتماعية معرفية، تُبنى داخل مجتمعات خطابية تحكمها معايير ضمنية تتعلق بكيفية إنتاج المعرفة وتقييمها. و من هنا ينبثق السؤال الفرعي الأول المتعلق بمدى اتساق محتوى الامتحانات اللغوية مع متطلبات البحث الأكاديمي في التخصصات المختلفة، إذ إن أي انفصال بين الاختبار والسياق الخطابي للتخصص يضعف من صدقية القياس. وعلى مستوى السياسات، تقدم (2006) Shohamy تحليلاً نقدياً لوظيفة الاختبارات اللغوية، معتبراً أنها تعمل كأدوات "بوابية" تنظم الوصول إلى الفرص التعليمية، و ليس فقط كوسائل محايدة للتقييم. ويعزز Spolsky (2009) هذا الاتجاه حين يربط بين الاختبارات والسياسة اللغوية، مشيراً إلى أنها تعكس تصورات مؤسسية حول "الطالب المناسب" و "المعرفة المقبولة". هذه الرؤية تضيء مباشرة السؤال الرئيس للدراسة، وتدعم فرضية أن الامتحانات قد تؤدي وظيفة إجرائية تتجاوز القياس الأكاديمي. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين اللغة الأم واللغة الأجنبية، فتؤكد الأدبيات على طبيعتها التكاملية. تشير (2000) Skutnabb-Kangas إلى أن اللغة الأم تشكل الإطار المرجعي للتفكير، بينما تتيح اللغة الأجنبية أدوات للانخراط في المعرفة العالمية. ويدعم (2003) Crystal هذا التوازن، مما يرتبط بالسؤال الفرعي الثاني حول دور المقررات الجامعية في إعداد الطلبة، حيث يفترض أن تعمل هذه المقررات على بناء كفاءة مزدوجة متكاملة، لا أن تبقى منفصلة عن متطلبات التقييم. غير أن الدراسات التجريبية تكشف عن فجوة مستمرة بين ما يُدرّس و ما يُقاس. ففي دراسة (2014) Green حول اختبارات IELTS في السياق الجامعي، تبين أن الأداء في الاختبار لا يرتبط دائماً بالنجاح الفعلي في الكتابة الأكاديمية داخل التخصصات، ما يشير إلى محدودية قدرة الاختبارات الموحدة على تمثيل الكفاءة الأكاديمية الحقيقية.

كما أظهرت دراسة (2013) Weir et al. حول المصدقية في اختبارات اللغة أن العديد من الاختبارات تفتقر إلى ما يُعرف بـ "الصدق السياقي"، أي مدى ارتباط مهام الاختبار بالاستخدامات الفعلية للغة في البيئة الأكاديمية. و يدعم هذا الطرح ما توصلت إليه دراسة عربية حديثة في السياق الجامعي المصري، حيث أشار عبد الباري (2018) إلى أن اختبارات الكفاءة اللغوية في الجامعات العربية تميل إلى التركيز على الجوانب الشكلية للغة، مثل القواعد والمفردات، على حساب مهارات الكتابة الأكاديمية والتحليل النقدي. كما بينت الدراسة وجود فجوة بين مخرجات تدريس اللغة ومتطلبات البحث العلمي، و هو ما يعزز الفرضية التي تنطلق منها هذه الدراسة، ويمنحها بعداً إقليمياً يتجاوز الخصوصية الليبية. و في السياق الليبي، وعلى الرغم من محدودية الدراسات المنشورة، تشير تقارير المجلس الأعلى للتعليم العالي (2019) و بعض الدراسات المحلية (علي، 2021) إلى وجود انفصال واضح بين مقررات اللغة العربية والإنجليزية من جهة، و متطلبات اجتياز امتحانات الكفاءة من جهة أخرى. وهذا الواقع يجيب جزئياً عن السؤال الفرعي الثاني،

حيث تبدو المقررات أقل فاعلية في إعداد الطلبة لاجتياز الامتحانات، بسبب غياب التكامل بين التعليم والتقييم. من ناحية أخرى، تطرح مسألة توحيد الامتحانات و محدودية صلاحية نتائجها إشكاليات تتعلق بالعدالة التقييمية، وهو ما يتصل بالسؤال الفرعي الثالث. إذ تشير أدبيات التقييم (Brown, 2004) إلى أن العدالة في الاختبارات لا تتحقق فقط من خلال توحيد المعايير، بل من خلال مراعاة الفروق السياقية والتخصصية. وعليه، فإن فرض اختبار موحد على تخصصات مختلفة قد يؤدي إلى تفاوت غير مبرر في فرص القبول. أما السؤال الفرعي الرابع، المتعلق بالتباين بين متطلبات القبول اللغوي ومعايير تقييم الرسائل العلمية، فيجد دعمه في الطرح الذي قدمه (Hutchinson and Waters, 1987)، حيث يؤكد أن تعليم اللغة للأغراض الأكاديمية يجب أن يكون قائماً على احتياجات التخصص، لا على معايير عامة مجردة. وبالتالي، فإن أي انفصال بين ما يُطلب للقبول وما يُقَيَّم في الإنتاج العلمي يعكس خللاً بنيويًا في المنظومة. بناءً على هذا التحليل، يتضح أن الأدبيات، رغم ثرائها النظري والتجريبي، لا تزال قاصرة عن تقديم معالجة متكاملة للعلاقة بين الامتحانات اللغوية وسياسات القبول في السياق الليبي تحديداً، مع وجود مؤشرات إقليمية تدعم هذا القصور. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذا التداخل، من خلال فحص الوظيفة الفعلية للامتحانات اللغوية داخل منظومة القبول، في ضوء علاقتها بالمقررات الدراسية، ومتطلبات البحث الأكاديمي، ومبادئ العدالة التقييمية. و انطلاقاً من هذا الإطار النظري والتحليلي، تتجه الدراسة في قسمها المنهجي إلى اعتماد مقارنة وصفية تحليلية، تستهدف فحص الوثائق الرسمية، وتحليل بنية الامتحانات اللغوية و مضامينها، و مقارنتها بمتطلبات البحث الأكاديمي، وذلك للإجابة بشكل منهجي دقيق عن أسئلة البحث المطروحة وقبل ذلك سيتم عرض المسارات الموازية للتأهيل اللغوي في منظومة الدراسات العليا الليبية لما لها من دور في تحديد مصير المشاركين في هذه الامتحانات!

### المسارات الموازية للتأهيل اللغوي في منظومة الدراسات العليا الليبية

على الرغم من تنامي الاهتمام بدراسات تعليم اللغة في السياق الليبي، فإن الأدبيات السابقة لا تزال تركز بصورة أساسية على المقررات الجامعية من منظور وصفي أو تربوي، دون التعمق في تحليل دور المسارات الموازية للتأهيل اللغوي داخل منظومة القبول في الدراسات العليا. و يبرز هذا القصور بشكل خاص في غياب الدراسات التي تتناول العلاقة بين المقررات الجامعية، و الامتحانات الموحدة، و برامج التأهيل اللغوي التي تقدمها مراكز التدريب واللغات. في هذا السياق، يظهر دور مراكز التنمية البشرية بوصفها أحد أهم المسارات غير الأكاديمية الداعمة لرفع كفاءة الطلبة، ومن أبرزها مركز التنمية البشرية في جنزور، الذي يقدم برامج تأهيلية في اللغة الإنجليزية تمتد من المستوى الأول إلى المستوى السادس. وتعتمد هذه البرامج على نظام تدريبي متدرج يهدف إلى معالجة الفجوة بين المستوى اللغوي الفعلي للطلاب ومتطلبات اجتياز اختبار كفاءة اللغة الإنجليزية. وتتفاوت تكلفة هذه البرامج بشكل ملحوظ، حيث تبدأ من نحو 150 دينار ليبي و تصل إلى قرابة 1500 دينار ليبي، وذلك وفقاً للمستوى التدريبي المطلوب ومدى تقدم البرنامج. و يعكس هذا التفاوت المالي اختلاف مستوى الخدمة التدريبية، إذ ترتفع التكلفة تدريجياً مع الانتقال إلى المستويات الأعلى التي تستهدف إعداداً أكاديمياً أكثر تخصصاً لاجتياز اختبارات الكفاءة. ومن حيث التقييم، يتم توجيه الطلبة إلى هذه الدورات بناءً على نتائج اختبار مستوى يعتمد في الغالب على نتيجة امتحان كفاءة اللغة الإنجليزية، حيث يتم تصنيف الطلبة وإحالتهم إلى المستويات المناسبة داخل هذه المراكز.

و يُعد هذا النظام آلية غير مباشرة لإعادة تأهيل الطلبة الذين لم يحققوا الدرجة المطلوبة في اختبار القبول الموحد. أما على مستوى جامعة طرابلس، فإن الوضع يختلف من حيث البنية التنظيمية، إذ يتم توفير برامج التأهيل اللغوي داخل مراكزها بشكل مجاني، مع اعتماد نظام تنسيب قائم على اختبار تحديد مستوى. وغالباً ما يرتبط هذا الاختبار بنتيجة امتحان كفاءة اللغة الإنجليزية، حيث يتم توجيه الطلبة إلى المستويات المناسبة بناءً على أدائهم، دون تحميلهم أي أعباء مالية إضافية، مما يعكس اختلافاً واضحاً في فلسفة تقديم الخدمة بين المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب الخاصة. و في المقابل، لا توجد برامج تأهيل مماثلة في اللغة العربية ضمن هذا الإطار، ويعود ذلك إلى عدم تسجيل نسب رسوب تُذكر في امتحان لغة الضاد، الأمر الذي يجعل اجتيازه يتم بصورة مباشرة دون الحاجة إلى دورات دعم أو إعادة تأهيل، على خلاف ما هو الحال في اللغة الإنجليزية. ومن حيث التحليل، تكشف هذه

المعطيات عن وجود مسار مواز غير رسمي للتأهيل اللغوي داخل منظومة الدراسات العليا، يؤدي دورًا تعويضيًا للفجوة بين المخرجات الجامعية ومتطلبات الاختبارات الموحدة. كما تشير إلى تفاوت في إتاحة فرص التأهيل بين المؤسسات، سواء من حيث التكلفة أو آليات الالتحاق أو طبيعة الدعم الأكاديمي المقدم للطلبة. وبناءً على ذلك، فإن فهم هذا المسار المواز لا يقتصر على كونه عنصرًا داعمًا للتدريب اللغوي، بل يمثل جزءًا بنيويًا من منظومة القبول والتأهيل في الدراسات العليا، ويعكس في الوقت نفسه طبيعة التباين بين التعليم الجامعي، ومراكز التدريب، وسياسات التقييم الأكاديمي في السياق الليبي. و بناءً على ما سبق، يتضح أن تحليل هذه المسارات الموازية للتأهيل اللغوي لا يمكن فصله عن الإطار المنهجي للدراسة، إذ يشكل جزءًا أساسيًا من فهم البنية الكلية لمنظومة القبول والتقييم في السياق الليبي. ومن ثم، تنتقل الدراسة في القسم التالي إلى عرض المنهجية المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها، وتوضيح الأدوات والإجراءات التي تم توظيفها للوصول إلى هذه النتائج.

## المنهجية

### تصميم الدراسة والإطار المنهجي

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية تتعلق بطبيعة الدور الذي تؤديه الامتحانات اللغوية داخل منظومة القبول في الدراسات العليا في الجامعات الليبية، في ظل التباين بين مخرجات التعليم اللغوي ومتطلبات التقييم الأكاديمي. و بناءً على ذلك، تعتمد الدراسة مقارنة نوعية قائمة على المنهج الوصفي التحليلي ذي البعد النقدي، بما ينسجم مع طبيعة الأسئلة البحثية التي تسعى إلى تفسير الظاهرة وتحليلها، و ليس قياسها كميًا. و يُوظف هذا المنهج لتفكيك العلاقة بين الامتحانات اللغوية، و المقررات الجامعية، والسياسات التنظيمية، مع التركيز على الكشف عن الوظيفة الفعلية لهذه الامتحانات داخل منظومة القبول من فرضية مفادها أن هذه المكونات يُفترض أن تشكل مسارًا تكامليًا لتكوين الكفاءة اللغوية الأكاديمية.

### . أدوات جمع البيانات

تعتمد الدراسة على تحليل الوثائق (Document Analysis) بوصفه الأداة الرئيسة، مدعومًا بملاحظات تفسيرية مستمدة من تجربة واقعية داخل السياق محل الدراسة. وتشمل مصادر البيانات ما يلي:

نماذج الامتحانات اللغوية: حيث تم تحليل عينة قصدية محدودة من الامتحانات، شملت:

- 5 نماذج لامتحانات الكفاءة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية الصادرة عن الأكاديمية الليبية - جنزور
- نموذجين من امتحانات جامعة طرابلس من الاختبارين.
- 5 نماذج امتحان ايلتس أكاديمي تجربي

و قد تم اختيار هذه النماذج بوصفها تمثل الصيغة المعتمدة للاختبارات، و تركز التحليل على طبيعة المهارات التي تقيسها، ومدى ارتباطها بمتطلبات الكتابة الأكاديمية.

الوثائق التنظيمية: تشمل القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2024، و اللوائح المنظمة للقبول في الدراسات العليا، بهدف فهم الإطار المؤسسي الذي تُطبق ضمنه هذه الامتحانات.

المقررات الجامعية: تم تحليل توصيفات مقررات اللغة العربية (1 و 2) واللغة الإنجليزية (1 و 2)، لمقارنة محتواها بمتطلبات الامتحانات حسب ما هو منشور على مواقع كليات جامعة طرابلس على موقعها الرسمي.

بيانات خبرة مباشرة: تستند هذه الدراسة جزئيًا إلى خبرتي المباشرة كمشاركة فعلية في اختبارات الكفاءة اللغوية محل التحليل. و بوصفي باحثة وفي الوقت نفسه إحدى المتقدمات لهذه الاختبارات سواء التي أُجريت في جامعة طرابلس أو الأكاديمية الليبية بجنزور سبتمبر 2025، وجدت نفسي في

موقع مزدوج أتاح لي ملاحظة بعض جوانب التجربة من الداخل، ليس فقط من حيث طبيعة الأسئلة، بل أيضاً من حيث آليات التقييم والانطباعات المصاحبة لها.

و إلى جانب هذه الخبرة الذاتية، أجريت تفاعلات غير رسمية مع عدد محدود من المتقدمين (نحو عشرون مشارك)، حيث أتاحت هذه التفاعلات الوقوف على بعض التصورات المشتركة حول طبيعة الامتحان وأساليب الاستعداد له. و لا تُقدّم هذه الملاحظات بوصفها بيانات قابلة للتعميم الإحصائي، بل باعتبارها مدخلاً تفسيريًا مكتملاً لتحليل الوثائق، يسهم في تعميق فهم الممارسة التقييمية في هذا السياق.

. مجال الدراسة: تم اعتماد جامعة طرابلس بوصفها حالة الدراسة ولكن تم الاستعانة ببعض الشواهد من بعض الجامعات الليبية مثل الأكاديمية الليبية بجزر التي عكست تطبيق السياسات الحديثة المتعلقة باختبارات الكفاءة اللغوية في السياق الليبي، خاصة في ظل القرار رقم (1) لسنة 2024.

### إطار تحليل البيانات

تم تحليل البيانات وفق مقارنة مقارنة نقدية، من خلال الربط بين ثلاثة مكونات رئيسية:

1. محتوى الامتحانات اللغوية
  2. محتوى المقررات الجامعية
  3. متطلبات البحث الأكاديمي في الدراسات العليا
- وقد ركز التحليل على:

1. نوع المهارات المقاسة (معرفية، تحليلية، حججيه)
2. مستوى التفكير المطلوب
3. درجة الارتباط بالسياق التخصصي

وكشف هذا التحليل عن وجود فجوة نوعية واضحة بين ما يُدرّس في المقررات و ما تتطلبه الامتحانات، إلى جانب غياب التخصصية في كلا الطرفين، مما يدعم الإشكالية المركزية للدراسة.

### المنظور النقدي في التحليل

تنطلق الدراسة من افتراض أن الامتحانات اللغوية ليست أدوات محايدة بالكامل، بل تمثل جزءاً من منظومة تنظيمية تؤثر في مسارات القبول الأكاديمي. ومن خلال تحليل الوثائق والممارسات، تم فحص ما إذا كانت هذه الامتحانات تقيس الكفاءة الأكاديمية فعلياً، أم تؤدي وظيفة إجرائية في تنظيم القبول. و قد أظهرت القراءة النقدية أن محدودية التكامل بين التعليم والتقييم، إلى جانب بعض الشروط التنظيمية مثل صلاحية النتائج، قد تسهم في إعادة توجيه وظيفة الامتحانات من القياس إلى الفرز.

### حدود الدراسة ومعايير الصدق

1. تقتصر هذه الدراسة على تحليل عينة محدودة من الامتحانات والوثائق في جامعة طرابلس والأكاديمية الليبية، ولا تدّعي تعميم النتائج، بل تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة يمكن أن تشكل أساساً لدراسات أوسع.
2. ولتعزيز مصداقية النتائج، تم:

3. تنوع مصادر البيانات (امتحانات، مقررات، وثائق رسمية، خبرة مباشرة).<sup>3</sup>

4. اعتماد التحليل المقارن

5. تجنب الادعاءات الكمية غير المدعومة. و لهذا لم يتم استخدام أداة الاستبيان في هذه الدراسة، ليس كقصور منهجي، بل كاختيار واع يرتبط بطبيعة البحث. إذ إن أسئلة الدراسة تتطلب فهماً تفسيرياً عميقاً لتجارب المشاركين وسياقاتهم، وهو ما يصعب تحقيقه من خلال أدوات كمية مغلقة. كما أن القيود الزمنية، وصعوبة الوصول إلى عينة واسعة موزعة على مؤسسات متعددة، إلى جانب تحديات تحليل البيانات الإحصائية، دعمت التوجه نحو الاعتماد على أدوات نوعية توفر بيانات أكثر ثراءً وارتباطاً بسياق الظاهرة.

كما تم توظيف خبرتي كباحثة مشاركة ملاحظة (participant observer) بشكل واع ومنضبط، لدعم التفسير دون الإخلال بالموضوعية.

### تحليل البيانات

تم تحليل البيانات في هذه الدراسة وفق مقارنة تحليل المحتوى (Content Analysis) ذات البعد النقدي، بهدف فحص طبيعة الامتحانات اللغوية ومقارنتها بالمتطلبات الأكاديمية في سياق القبول بالدراسات العليا. وقد تم التعامل مع البيانات بوصفها نصوصاً تنظيمية وتعليمية، وليس مجرد مواد اختبار، بما يسمح بفهم أعمق لوظيفتها داخل المنظومة الجامعية. أولاً: تحليل محتوى الامتحانات اللغوية أظهر تحليل نماذج الامتحانات المعتمدة في الأكاديمية الليبية (جنزور) وجامعة طرابلس أن البنية العامة للاختبارات تميل إلى التركيز على مجموعة محدودة من المهارات، أبرزها:

1. فهم المقروء على مستوى معلوماتي مباشر

2. أسئلة القواعد اللغوية (النحو والصرف في العربية، والقواعد الأساسية في الإنجليزية)

3. مفردات لغوية معزولة عن السياق الأكاديمي

4. إنتاج كتابي محدود غالباً في شكل فقرات قصيرة

و في المقابل، تشير المعطيات المقارنة إلى أن الامتحانات في الأكاديمية الليبية تسعى بدرجة أكبر إلى تغطية المهارات اللغوية الأربع: الاستماع، القراءة، الكتابة، والمحادثة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من التفعيل والقياس. وقد لاحظت من خلال مشاركتي المباشرة في هذه الامتحانات، أن طبيعة الأسئلة تعكس محاولة لتوسيع مفهوم الكفاءة اللغوية ليشمل البعد التواصلية إلى جانب البعد المعرفي.

أما في جامعة طرابلس، فتُظهر النماذج تركيزاً أوضح على مهارات القراءة والقواعد اللغوية، مع غياب شبه كامل لمهارات الاستماع والمحادثة، وضعف في قياس الكتابة الأكاديمية الممتدة، مما يجعل الامتحان أقرب إلى اختبار معرفي مكتوب يعتمد على الفهم والتحليل النصي أكثر من كونه اختباراً لغوياً تواصلياً شاملاً. و من منظور نقدي، يعكس هذا التباين اختلافاً في فلسفة التقييم بين المؤسستين؛ حيث تميل الأكاديمية الليبية إلى تصور أكثر شمولية للكفاءة اللغوية، بينما تعتمد جامعة طرابلس تصوراً أكثر تقليدية يركز على الكفاءة النصية المكتوبة.

ومع ذلك، فإن كلا النموذجين يواجهان تحديات منهجية؛ فشمولية المهارات في نموذج الأكاديمية لا تعني بالضرورة عمق القياس أو ارتباطه المباشر بالكتابة الأكاديمية، في حين أن نموذج جامعة طرابلس يعاني من محدودية في قياس المهارات التواصلية الشفوية، مما يقلل من قدرته على تمثيل الكفاءة اللغوية في صورتها الوظيفية الكاملة. و عند قيامنا بمقارنة معيارية مع أنظمة تقييم عالمية تبين أن امتحانات الكفاءة اللغوية في السياق الليبي تختلف عن النماذج الدولية مثل IELTS و TOEFL من حيث طبيعة المهارات المستهدفة. فبينما تعتمد الاختبارات الدولية على قياس متكامل للمهارات الأربع (الاستماع، القراءة، الكتابة، المحادثة) ضمن سياقات أكاديمية واقعية، تركز الامتحانات المحلية بشكل أكبر على المهارات النصية والقواعد اللغوية.

<sup>3</sup> سترفق في المرافق آخر البحث.

كما أن الاختبارات الدولية تعتمد على مهام أدائية (Performance-based tasks)، مثل كتابة المقال الأكاديمي وتحليل البيانات وتلخيص النصوص البحثية، بينما تظل معظم الامتحانات المحلية أقرب إلى التقييم التقليدي القائم على المعرفة اللغوية المجردة. ومع ذلك، لا يمكن استنساخ النموذج الدولي بشكل مباشر، نظرًا لاختلاف السياقات التعليمية والثقافية، لكن المقارنة تكشف عن فجوة في "توجه القياس" وليس فقط في مستوى الصعوبة.

### ثانياً: تحليل العلاقة بين الامتحانات والمقررات الجامعية

يكشف التحليل المقارن بين مقررات اللغة العربية (1 و2) واللغة الإنجليزية (1 و2) وبين الامتحانات اللغوية عن ضعف في مستوى التكامل بين الطرفين.

فالمقررات الجامعية تميل إلى التركيز على:

1. شرح القواعد اللغوية الأساسية
2. تقديم معرفة لغوية عامة
3. تدريبات محدودة على القراءة والكتابة

في حين أن الامتحانات تعتمد على:

- 1- السرعة في المعالجة اللغوية
- 2- الإجابة ضمن إطار زمني ضيق
- 3- أسئلة معيارية مغلقة نسبياً

هذا التباين يشير إلى أن الانتقال من المقرر إلى الامتحان ليس انتقالاً تدريجياً أو تكاملياً، بل يتطلب في كثير من الحالات تدريباً إضافياً مستقلاً خارج المنظومة التعليمية الرسمية، وهو ما يفسر لجوء عدد من الطلبة إلى الدورات التأهيلية الخارجية سواء داخل مراكز تنمية الموارد البشرية بهذه المؤسسات أو خارجها.

### ثالثاً: تحليل البعد التخصصي في الاختبارات

تُظهر البيانات أن الامتحانات اللغوية تُطبَّق بصيغة موحدة على جميع التخصصات الأكاديمية دون تمييز بين المجالات العلمية المختلفة. و يترتب على ذلك عدة إشكاليات تحليلية، أهمها:

1. عدم مراعاة اختلاف الخطاب الأكاديمي بين التخصصات
2. تجاهل الفروق بين اللغة في العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية
3. اختزال مفهوم الكفاءة اللغوية في معيار موحد عام

وبالتالي، يمكن النظر إلى هذه الامتحانات بوصفها أقرب إلى "أداة فرز موحده" و أداة قياس عامة للكفاءة اللغوية، أكثر من كونها أداة قياس دقيقة لتقييم الكفاءة الأكاديمية المتخصصة.

### رابعاً: تحليل الوظيفة التنظيمية للامتحانات

تكشف الوثائق التنظيمية، وخاصة القرار رقم (1) لسنة 2024، أن الامتحانات اللغوية لا تؤدي وظيفة تقييمية فقط، بل تمارس أيضاً وظيفة تنظيمية داخل منظومة القبول في الدراسات العليا.

و يظهر ذلك من خلال:

1. اشتراط النجاح في الامتحان كشرط أساسي للقبول
2. تحديد مدة صلاحية نتائج الامتحان
3. إعادة الامتحان كشرط لاستمرار الأهلية الأكاديمية و حسب الدرجة المطلوبة إما للقبول أم لمناقشة الخطة البحثية
4. هذه العناصر تشير إلى أن الامتحان يعمل ضمن آلية إدارية لضبط وتنظيم تدفق المتقدمين، وليس فقط كأداة محايدة لقياس الكفاءة اللغوية.

#### خامسا: التحليل التفسيري (الخبرة الميدانية المحدودة)

تستند الدراسة أيضاً إلى منظور تفسيري ناتج عن خبرتي كباحثة مشاركة في الامتحانات، إضافة إلى تفاعل غير رسمي مع عدد محدود من المتقدمين (نحو عشرة مشاركين من الأكاديمية الليبية جنزور وعشرة آخرين من جامعة طرابلس).  
و تشير هذه الملاحظات إلى:

1. اعتماد المتقدمين بدرجة ملحوظة على التدريب خارج المقررات الجامعية.
2. وجود درجة من عدم الوضوح حول طبيعة الاختبار ومعاييرها.
3. إدراك بعض المتقدمين أن النجاح يرتبط بالتعود على نمط الأسئلة أكثر من الكفاءة اللغوية العميقة  
ولا تُقدّم هذه المعطيات بوصفها بيانات إحصائية، بل كمدخل تفسيري داعم يساعد على فهم العلاقة بين التعليم الرسمي وممارسات التقييم.

#### سادسا: تحليل الموازنة البنوية بين المكونات الثلاثة

يكشف التحليل المقارن بين المقررات الجامعية، والامتحانات اللغوية، ومتطلبات الدراسات العليا عن وجود تفاوت واضح في درجة الموازنة بين هذه المكونات، حيث يعمل كل مكون ضمن منطق خاص به دون تكامل بنيوي يضمن انتقالاً تدريجياً في بناء الكفاءة اللغوية الأكاديمية.  
فعلى مستوى المقررات الجامعية في اللغة العربية واللغة الإنجليزية، يلاحظ تركيزها على تقديم معرفة لغوية عامة قائمة على القواعد الأساسية، مع ضعف في ربط هذه المعارف بمهارات الكتابة الأكاديمية أو التكوين البحثي المبكر، وهو ما يجد من قدرتها على إعداد الطالب لمتطلبات الدراسات العليا.  
أما الامتحانات اللغوية، مثل امتحان لغة الضاد و امتحان كفاءة اللغة الإنجليزية، فتتركز في الغالب على قياس الفهم السريع و المعرفة المعيارية، مع محدودية في قياس مهارات التفكير النقدي و الإنتاج الأكاديمي، مما يجعلها أقرب إلى أدوات فرز و تقويم أولي بدلاً من كونها أدوات قياس للكفاءة البحثية المتقدمة. و في المقابل، تتطلب الدراسات العليا إنتاج خطاب علمي متماسك و قابل للنشر، يقوم على توظيف لغوي دقيق و مهارات تحليلية متقدمة، وهو ما يكشف عن فجوة واضحة بين مستوى التكوين السابق و متطلبات البحث الأكاديمي الفعلي. و يُظهر هذا التباين أن المكونات الثلاثة تعمل بشكل شبه منفصل، دون وجود مسار تكويني متكامل يربط بين التعلم، والتقييم، والإنتاج العلمي، الأمر الذي يفسر جزءاً أساسياً من الفجوة البنوية التي كشفت عنها الدراسة.

#### خلاصة تحليل البيانات

بناءً على تحليل المحتوى والمقارنة البنوية، يمكن استخلاص أن الامتحانات اللغوية في السياق المدروس:

1. تقيس الكفاءة اللغوية العامة أكثر من الكفاءة الأكاديمية
2. منفصلة جزئياً عن المقررات الجامعية

3. موحدة بشكل لا يعكس الفروق التخصصية

4. تؤدي وظيفة تنظيمية إلى جانب وظيفتها التقييمية

وهذا التحليل يشكل الأساس المباشر لمناقشة النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة.

### المناقشة التحليلية لنتائج الدراسة

تكشف نتائج التحليل أن الإشكال الرئيس في منظومة القبول بالدراسات العليا لا يرتبط بضعف عنصر منفرد، بل بغياب التكامل بين المقررات الجامعية، والامتحانات اللغوية، ومتطلبات البحث الأكاديمي. فعلى الرغم من أن اختبارات الكفاءة اللغوية تسهم في ضبط الحد الأدنى من جودة الأداء الأكاديمي، وتوفر معياراً موحداً للمفاضلة بين المتقدمين، فإنها في كثير من الأحيان تركز على الجوانب القاعدية والنمطية أكثر من تركيزها على المهارات الأكاديمية الوظيفية، مثل الكتابة البحثية، و التفكير النقدي، والتعامل مع النصوص التخصصية. كما أظهرت النتائج أن هذه الامتحانات تؤدي وظيفة تنظيمية ومعيارية تتجاوز الجانب التقييمي، إذ تعمل بوصفها أداة للفرز وضبط القبول الأكاديمي أكثر من كونها أداة شاملة لقياس الكفاءة الأكاديمية الفعلية، خاصة في ظل غياب البعد التخصصي وتوحيد الاختبارات بين مختلف التخصصات العلمية والإنسانية.

### الجدول (1). الفجوة البنيوية بين التعليم اللغوي ومتطلبات الدراسات العليا

المرحلة	طبيعة التأهيل	الفجوة الناتجة
المقررات اللغوية الجامعية	تركيز على القواعد والقراءة والمفردات العامة	ضعف التأهيل لاجتياز اختبارات لغة الضاد وكفاءة اللغة الإنجليزية
اختبارات الكفاءة والقبول	اختبارات معيارية للفرز والقبول	محدودية التأهيل الأكاديمي والبحثي
الدراسات العليا	متطلبات لغوية وبحثية متقدمة	عدم التوافق بين الإعداد السابق ومتطلبات البحث
المخرجات البحثية	كتابة وتحليل أكاديمي متخصص	ضعف نسبي في الكفاءة اللغوية والبحثية

يوضح الجدول وجود فجوة ممتدة عبر المسار الأكاديمي، تبدأ من المقررات الجامعية التي تركز على المعرفة اللغوية العامة، ثم تمتد إلى اختبارات الكفاءة التي تقيس جانباً محدوداً من الأداء الأكاديمي، وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا التي تتطلب مهارات بحثية وتحليلية أكثر تعقيداً



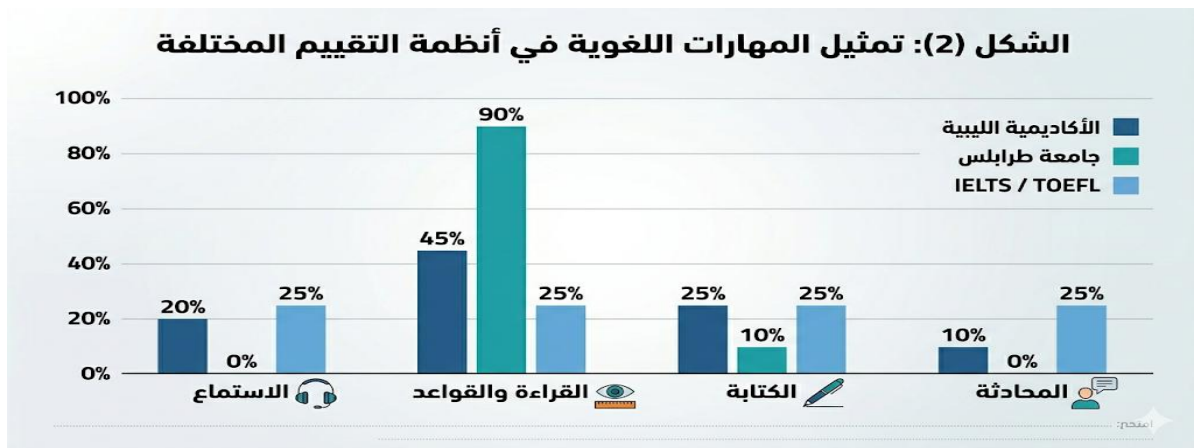
### الشكل (1). الفجوة البنيوية بين التعليم اللغوي ومتطلبات الدراسات العليا

الجدول (2). تمثيل المهارات اللغوية في أنظمة التقييم المختلفة

المهارة	الأكاديمية الليبية	جامعة طرابلس	IELTS / TOEFL
الاستماع	20%	0%	25%
القراءة والقواعد	45%	90%	25%
الكتابة	25%	10%	25%
المحادثة	10%	0%	25%

تعكس المؤشرات السابقة تفاوتاً واضحاً في طبيعة المهارات اللغوية المستهدفة في أنظمة التقييم المختلفة. إذ تركز اختبارات جامعة طرابلس بصورة كبيرة على القراءة والقواعد، مع غياب شبه كامل لمهارات الاستماع والمحادثة. أما اختبارات الأكاديمية الليبية فتُظهر تمثيلاً أكثر توازناً نسبياً، وإن ظل التركيز الأكبر على المهارات اللغوية العامة. وفي المقابل، تعتمد اختبارات IELTS و TOEFL على توزيع متقارب للمهارات الأربع، بما يعكس تصوراً متكافئاً للكفاءة اللغوية الأكاديمية.

الشكل (2): تمثيل المهارات اللغوية في أنظمة التقييم المختلفة



الشكل (2). تمثيل المهارات اللغوية في أنظمة التقييم المختلفة

الجدول (3). طبيعة الكفاءة اللغوية المقاسة

الجهة	المهارات اللغوية العامة	المهارات التواصلية	المهارات الأكاديمية التطبيقية
جامعة طرابلس	75%	5%	20%
الأكاديمية الليبية	50%	30%	20%
IELTS / TOEFL	15%	25%	60%

يمثل هذا الجدول تقديراً تحليلياً تقريبياً لطبيعة الكفاءة اللغوية المهيمنة في أنظمة التقييم المختلفة، استناداً إلى تحليل المحتوى والمهارات المستهدفة في نماذج الامتحانات. وتوضح النتائج أن اختبارات جامعة طرابلس تميل إلى قياس المعرفة اللغوية التقليدية، بينما تتبنى الأكاديمية الليبية تصوراً أكثر توازناً يجمع بين المهارات العامة والتواصلية. أما الاختبارات الدولية فتُركز بصورة أساسية على الكفاءة الأكاديمية التطبيقية المرتبطة بالاستخدام الفعلي للغة في

السياقات الجامعية والبحثية. وتمثل النسب والمؤشرات الواردة في الجداول السابقة تقديرات تحليلية تفسيرية تهدف إلى توضيح الاتجاهات العامة والفروق النسبية بين أنظمة التقييم المختلفة، ولا تُعد نتائج إحصائية كمية مباشرة.

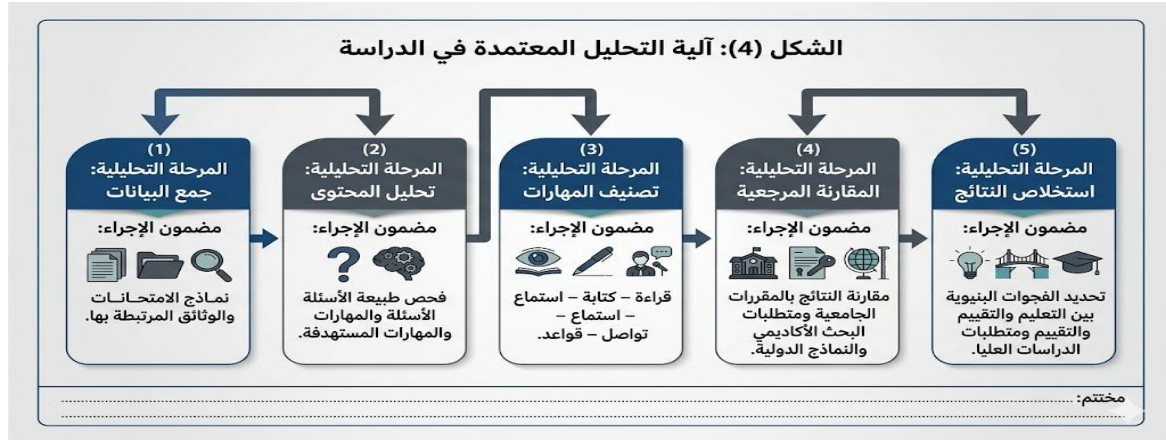


الشكل (3). طبيعة الكفاءة اللغوية المقاسة

الجدول (4). آلية التحليل المعتمدة في الدراسة

المرحلة التحليلية	مضمون الإجراء
جمع البيانات	نماذج الامتحانات والوثائق المرتبطة بها
تحليل المحتوى	فحص طبيعة الأسئلة والمهارات المستهدفة
تصنيف المهارات	قراءة - كتابة - استماع - تواصل - قواعد
المقارنة المرجعية	مقارنة النتائج بالمقررات الجامعية ومتطلبات البحث الأكاديمي والنماذج الدولية
استخلاص النتائج	تحديد الفجوات البنوية بين التعليم والتقييم ومتطلبات الدراسات العليا

اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى بوصفه أداة رئيسية لفحص طبيعة الكفاءة اللغوية التي تقيسها الامتحانات المختلفة، ثم مقارنتها بمتطلبات الدراسات العليا والنماذج الدولية، بهدف الكشف عن الفجوات بين التعليم الجامعي والتقييم والإنتاج الأكاديمي. وتشير النتائج إلى أن الإشكالية لا ترتبط بالامتحانات اللغوية وحدها، بل بضعف التكامل بين المقررات الجامعية، والتقييم، ومتطلبات البحث الأكاديمي. ومن ثم، فإن تطوير منظومة القبول في الدراسات العليا يتطلب تصوراً أكثر تكاملاً للكفاءة اللغوية الأكاديمية يربط بين التعليم والتقييم والإنتاج البحثي. وفي ضوء ذلك، تنتقل الدراسة إلى عرض الخاتمة والتوصيات.



الشكل (4). آلية التحليل المعتمدة في الدراسة

#### الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الحقيقي الذي تؤديه امتحانات اللغة العربية (لغة الضاد) وامتحانات كفاءة اللغة الإنجليزية في منظومة القبول بالدراسات العليا في الجامعات الليبية، من خلال تحليل علاقتها بالمقررات الجامعية ومتطلبات البحث الأكاديمي، و فحص درجة اتساقها مع مفهوم الكفاءة اللغوية الأكاديمية. وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس حول ما إذا كانت هذه الامتحانات تعكس فعلاً كفاءة لغوية أكاديمية حقيقية، أم أنها تؤدي في الواقع وظيفة تنظيمية إجرائية داخل منظومة القبول. أظهرت النتائج أن الامتحانات اللغوية، في صيغتها الحالية، تميل إلى قياس الكفاءة اللغوية العامة أكثر من قياس الكفاءة الأكاديمية المتخصصة، حيث يتركز المحتوى على مهارات الفهم اللغوي والقواعد والبنية النصية التقليدية، في حين تتراجع المهارات المرتبطة مباشرة بالبحث العلمي مثل بناء الحجج الأكاديمية، والتلخيص النقدي، والتعامل مع النصوص العلمية. وبذلك يتضح أن هذه الامتحانات لا تعكس بصورة كاملة متطلبات الدراسات العليا، وهو ما يرتبط مباشرة بالسؤال الأول للدراسة حول مدى صدقية قياسها للكفاءة الأكاديمية. و فيما يتعلق بالعلاقة بين الامتحانات والمقررات الجامعية، كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة في التكامل بينهما، حيث لا تُهيئ المقررات العامة في اللغة العربية والإنجليزية الطلبة بشكل كافٍ لطبيعة الاختبارات الموحدة، مما يجعل اجتياز الامتحان عملية تعتمد في كثير من الأحيان على خبرات إضافية خارج الإطار التعليمي الرسمي. هذا الانفصال بين التعليم والتقييم يضعف من فاعلية المقررات بوصفها مرحلة تأسيسية للكفاءة اللغوية الأكاديمية.

أما فيما يخص العدالة الأكاديمية وتكافؤ الفرص، فقد بين التحليل أن توحيد الامتحانات لجميع التخصصات، إلى جانب محدودية صلاحية نتائجها، يخلق نوعاً من الضغط التنظيمي على المتقدمين، و يؤثر على استقرار مساراتهم الأكاديمية، خاصة في ظل اختلاف احتياجات التخصصات العلمية والإنسانية. وهذا يشير إلى أن الامتحانات لا تعمل فقط كأداة قياس، بل كآلية تنظيم إداري تتحكم في مسار القبول. و فيما يتعلق بالسؤال الرابع، أظهرت الدراسة أن التباين بين متطلبات القبول اللغوي ومعايير تقييم الرسائل العلمية يعكس فجوة بنيوية داخل النظام الأكاديمي، حيث لا يوجد انسجام كامل بين ما يُطلب من الطالب في مرحلة القبول وما يُنتظر منه في مرحلة الإنتاج البحثي، مما يثير تساؤلات حول الوظيفة الفعلية لهذه الامتحانات داخل المنظومة الجامعية. وتستند هذه النتائج إلى مقارنة نوعية تفسيرية (Qualitative Interpretive Approach)، تقوم على تحليل المحتوى والمقارنة النقدية للوثائق والامتحانات، إضافة إلى قراءة تفسيرية محدودة مبنية على خبرة الباحثة كمشاركة في سياق الامتحانات، بما يتيح فهماً أعمق للبعد الإجرائي والتطبيقي لهذه الاختبارات داخل الواقع المؤسسي. و مع ذلك، فإن الدراسة لا تخلو من بعض الحدود المنهجية، من أبرزها محدودية العينة من نماذج الامتحانات والمشاركين، واعتمادها على سياق مؤسسي واحد (جامعة طرابلس والأكاديمية الليبية)، مما يعني أن تعميم النتائج على باقي الجامعات الليبية يتطلب مزيداً من الدراسات المقارنة الأوسع نطاقاً.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الامتحانات اللغوية في السياق المدرس لا تُفهم بوصفها أدوات قياس للكفاءة الأكاديمية فحسب، بل بوصفها أيضاً أدوات تنظيمية داخل سياسة القبول في الدراسات العليا. وتكمن الإشكالية الأساسية في غياب التكامل بين المقررات الجامعية، والامتحانات، ومتطلبات البحث العلمي، وهو ما يؤدي إلى فجوة بين التكوين اللغوي والتوظيف الأكاديمي الفعلي للغة. و تخلص الدراسة إلى أن معالجة هذه الإشكالية لا تتطلب فقط تعديل محتوى الامتحانات، بل تستدعي إعادة نظر شاملة في العلاقة بين التعليم اللغوي والتقييم الأكاديمي، بما يضمن بناء مسار تدريجي متكامل للكفاءة اللغوية، قادر على دعم الطالب من مرحلة التكوين الجامعي إلى مرحلة البحث العلمي دون انقطاع أو فجوة انتقالية.

### التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، نتقدم بالتوصيات الآتية لصناع القرار و الأكاديميين:

1. إعادة هندسة الاختبارات: ضرورة تطوير بنية اختباري "لغة الضاد" واللغة الإنجليزية لنتقل من قياس المهارات النحوية والمعجمية الجامدة إلى قياس مهارات "التفكير الناقد" والكتابة الأكاديمية والتحليل التخصصي.
2. تجسير الهوة المنهجية: مراجعة و تحديث توصيف المقررات اللغوية العامة (1 و 2) في المرحلة الجامعية، بحيث تُصمم لتكون حجر أساس حقيقي يؤهل الطالب لاجتياز معايير القبول اللغوي وممارسة البحث العلمي اللاحق.
3. تبني "اللغة لأغراض تخصصية": الانتقال من سياسة "الاختبار الموحد" لكافة التخصصات إلى اختبارات تراعي الفروق النوعية بين التخصصات العلمية والإنسانية، لضمان عدالة التقييم ومصداقية النتائج.
4. تعزيز الدور الأكاديمي لمراكز اللغات: تحويل المسارات التدريبية في مراكز التنمية البشرية من "حلول بديلة" لاجتياز العقبات الإدارية إلى برامج "تأهيل أكاديمي" مكثفة تُعنى ببناء الملكة البحثية لدى الطالب.
5. مراجعة سياسة صلاحية النتائج: إعادة النظر في مدة صلاحية نتائج اختبارات الكفاءة، بما يتوافق مع الظروف اللوجستية للطلاب و الجدول الزمني لقبول الأكاديمي، لتقليل العبء المادي والنفسي على المتقدمين.
6. استحداث مقرر استداركي تأهيلي لطلبة الراغبين في الانخراط في برامج الدراسات العليا بأقسامهم بعد التخرج. يُعنى بالتهيئة الأكاديمية واللغوية للامتحانات الوطنية، بما يشمل تدريبات محاكاة الامتحانات وتهيئة الطلاب لاختبارات المفاضلة الخاصة بكل قسم أو كلية لضمان استعداد شامل وفعال.

### المقترحات البحثية

تفتح هذه الدراسة آفاقاً لبحوث مستقبلية مكتملة، منها:

1. أثر استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات القياس اللغوي بالجامعات الليبية.
2. دراسة مقارنة بين معايير القبول اللغوي في الجامعات الليبية ونظيراتها في دول الجوار المغاربي.
3. قياس الأثر الطردي بين نتائج اختبار الكفاءة اللغوية وجودة الرسائل العلمية المنجزة (دراسة تتبعية).

### References

1. Bachman LF, Palmer AS. Language assessment in practice: developing language assessments and justifying their use in the real world. Oxford: Oxford University Press; 2010.
2. Brown HD. Language assessment: principles and classroom practices. White Plains (NY): Pearson Education; 2004.
3. Crystal D. English as a global language. 2nd ed. Cambridge: Cambridge University Press; 2003.

4. Cummins J. Language, power and pedagogy: bilingual children in the crossfire. Clevedon (UK): Multilingual Matters; 2000.
5. Cummins J. BICS and CALP: empirical and theoretical status of the distinction. In: Street B, Hornberger NH, editors. Encyclopedia of language and education. 2nd ed. New York: Springer; 2008. p. 71-83.
6. Dudley-Evans T, St John MJ. Developments in English for specific purposes: a multi-disciplinary approach. Cambridge: Cambridge University Press; 1998.
7. Green A. Exploring language assessment and testing: language testing and the academic performance gap. London: Routledge; 2014.
8. Hutchinson T, Waters A. English for specific purposes: a learning-centred approach. Cambridge: Cambridge University Press; 1987.
9. Hyland K. Second language writing. Cambridge: Cambridge University Press; 2019.
10. Shohamy E. Language policy: hidden agendas and new approaches. London: Routledge; 2006.
11. Spolsky B. Language management. Cambridge: Cambridge University Press; 2009.
12. Swales JM. Genre analysis: English in academic and research settings. Cambridge: Cambridge University Press; 1990.
13. Weir CJ. Language testing and validation: an evidence-based approach. Basingstoke (UK): Palgrave Macmillan; 2005.
14. Weir CJ. Understanding and developing language tests. London: Routledge; 2013.
15. British Council. Free IELTS English practice tests [Internet]. London: British Council; [cited 2026 May 16]. Available from: <https://takeielts.britishcouncil.org/take-ielts/prepare/free-ielts-english-practice-tests>
16. JumpInto. IELTS academic practice [Internet]. [cited 2026 May 16]. Available from: <https://www.jumpinto.com/ielts/practice/academic>
17. ETS. TOEFL iBT prepare for the test [Internet]. Princeton (NJ): ETS; [cited 2026 May 16]. Available from: <https://www.ets.org/toefl/test-takers/ibt/prepare.html>
18. University of Tripoli. Module description UT1101 [Internet]. Tripoli: University of Tripoli; [cited 2026 May 16]. Available from: <https://uot.edu.ly/moduledescription.php?module=UT1101&program=44&lang=ar&k=TVNXUYgrM2pOVks2Zk1KM29wNFVldz09>
19. University of Tripoli. Module description UT2102 [Internet]. Tripoli: University of Tripoli; [cited 2026 May 16]. Available from: <https://uot.edu.ly/moduledescription.php?module=UT2102&program=44&lang=ar>

#### المراجع العربية

1. بدوي، عبد المقصود أحمد. (2025). الكفاءة اللغوية وعلاقتها بممارسات تدريس المفاهيم النحوية لدى معلمي الشق الثاني من مرحلة التعليم الأساسي بليبيا. مجلة كلية التربية العلمية، ( ) <https://doi.org/10.37376/fesj.vi19.741719>
2. حسين، أريج مصطفى محمد. (2026). الكفاءات الكتابية التواصلية المعرفية والأكاديمية في اللغة الأولى: استكشاف الأدوار المتبادلة بين العوامل البيئية والمدرسية في المجتمعات العربية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، <https://doi.org/10.55074/hesj.vi52.174452>